المملكة الاردنية الهاشمية

ريادة
صندوق التنمية و التشغيل

دراسة

الاحتياجات التدريبية والأقراضية في الأغوار الشمالية

شباط ٢٠٠٨

المحتويات

الرقم	الموضـــــــــــوع	رقم الصفحة
1	دراسة الإحتياجات التدريبية والإقراضية في الأغوار الشمالية	
2	تمهيـــــــــــد	3
3	الفصل الأول : أهداف ومبررات الدراسة	
4	مقدمـــــــــــة	8
5	أهمية تحديد الإحتياجات	9
6	تعريـــــف الإحتياجات	9
7	مساهمة ونتائج الإقراض والتدريب	10
8	أهداف الدراســـــــــة	11
9	مبررات الدراســـــــــة	11
10	الفصل الثاني : منهجية وآلية تنفيذ الدراسة	
11	منهجية الدراســـــــــة	12
12	آليـــــة تنفيذ الدراســـة	12
13	مجتمع الدراســـــــــة	14
14	أسلوب جمـــع البيانـــات	15
15	الفصل الثالث : نتائج الدراسة	
16	أولاً :إحتياجات المشاريع	18
17	ثانياً : العوامل المتاحة لتشجيع المشاريع	19
18	ثالثاً : رأي المشاركين في العوامل المتاحة	25
19	رابعاً : معوقات المشاريع الصغيرة والمتوسطة	28
20	الفصل الرابع : التوصيات	
21	التوصيـــــــــات	32

شكر وتقدير

يتقدم صندوق التنمية والتشغيل بالشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إخراج هذه الدراسة إلى حيز الوجود، ونخص بالذكر عطوفة محافظ إربد، ومتصرف لواء الأغوار الشمالية، ورؤساء البلديات، والجمعيات الخيرية ومراكز الشباب وتجمع لجان المرأة التي تمَ التنسيق عن طريقها.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أهالي المناطق المذكورة الذين ساهموا في مجموعات النقاش المركز.

لجنة الدراسة

دراسة الاحتياجات التدريبية والاقراضية في الأغوار الشمالية/ محافظة إربد

تمهيد:-

يسعى صندوق التنمية والتشغيل إلى ترجمة الرؤية الملكية التنموية بتوفير الأمان الاجتماعي من خلال إقامة المشاريع الإنتاجية والأنشطة التدريبية والاقتصادية التي توفر فرص العمل للمواطنين في المجتمعات المحلية وتعزز من الفرص الاقتصادية لديهم وتحسن مداخيلهم وتنمي الجوانب الاجتماعية والاقتصادية التنموية في التجمعات السكانية، التي بعض منها يعاني من نقص في الخدمات وخاصة التعليمية والصحية والبنية التحتية والمياه ، ومن ضعف التمويل المتوفر للمشاريع الإنتاجية التي توفر الفرص أمام الشباب للعمل والإبداع والإنتاج.

قام الصندوق بالعديد من الدراسات السابقة في مختلف مناطق المملكة من التعاون والتنسيق مع مختلف القطاعات الرسمية والأهلية ومؤسسات المجتمع المدني والمواطنين بشكل مباشر، وفق رؤية تنموية تركز على سلامة التخطيط التنموي وعدالة توزيع المكاسب التنموية على مختلف محافظات ومناطق المملكة.

وقد تم تنسيق الدراسة بناء على توجه الصندوق لتلمس حاجات أبناء الأغوار الشمالية الإقراضية والتدريبية ، حيث كان التصميم الأساسي لهذه الدراسة يجري من خلال اللقاء مع أبناء اللواء عن كثب ، ومناقشتهم في إحتياجاتهم التدريبية والإقراضية لتمويل المشاريع والتي تساهم في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة وتعزيز التشغيل الذاتي لديهم ، وتم العمل على اختيار هذه المجموعات بمعرفة من الهيئات الإدارية للجمعيات الخيرية والمراكز الشبابية وتجمع لجان المرأة بما يتوافق مع أهداف الدراسة، من أجل الوصول إلى ضمان شمول الفئات المستهدفة .

وكذلك سيتم وضع توصيات الدراسة للتنفيذ من قبل الصندوق، من حيث توفير التمويل اللازم لإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، على أن تستخدم عمالة محلية كاملة من منطقة المشروع، وتوفير فرص عمل دائمة.

ويؤكد صندوق التنمية والتشغيل من خلال منجزاته في مسيرة عمله، التي تتجاوز ستة عشر عاماً، على أهمية أقامة المشاريع الإنتاجية الهامة ودورها المتوقع في زيادة الفرص الاقتصادية في منطقة لواء الأغوار الشمالية، وإشراك المجتمع المحلي في بناء قاعدة اقتصادية

مستدامة في المنطقة ، وإحياء الصناعات الحرفية فيها ، وكذلك أهميتها في تأهيل القوى البشرية الداعمة لجميع القطاعات الاقتصادية من خلال تدريب أبناء المنطقة على العمل في المجالات المختلفة وزيادة الفرص التسويقية لمنتجاتهم وخدماتهم في منطقة الأغوار الشمالية بهدف مساعدتهم في تحسين أوضاعهم المعيشية، الأمر الذي ينسجم مع توجهات الحكومة وأهداف صندوق التنمية والتشغيل في خلق فرص عمل والتشغيل الذاتي في المجتمعات المحلية ، وكما يهدف إلى تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة لأصحاب الأفكار الريادية. وتطوير القدرات التدريبية والفنية لقطاع الشباب وتنمية مهاراتهم وخبراتهم وتمكينهم من إقامة مشاريع إنتاجية خاصة بهم .

كما تشكل المرأة الريفية عنصرا أساسيا ومؤثرا في تركيبة المجتمع للأغوار الشمالية ، حيث تمثل ما نسبته ٤٩,٨% من إجمالي عدد سكان الأغوار الشمالية *، وأن المرأة الريفية لم تكن عبر تاريخها إلا امرأة منتجة مشاركة في الحياة العامة التي تحيط بها ضمن معطيات الواقع الذي تعيش فيه، فهي التي ترعى الحلال وتعد منتجات الألبان ، وهي التي تجمع الحطب وتزرع وتحرث الأرض ، وتربي الأبناء.

أما الوضع الاقتصادي ، إن الصورة النمطية لدور المرأة الاقتصادي في منطقة الأغوار الشمالية ضعيف مقارنة بدور الرجل، كونها تقوم بأعمال غير مأجورة واعتبار هذا الدور امتداد لأعمالها المنزلية ، ولوحظ بأن أكثر نسبة للمرأة العاملة في الأعمال الزراعية وقليل منهن يقمن بأعمال أخرى، وأن فرص العمل للمرأة قليلة جداً في لواء الأغوار الشمالية.

ومن اجل تحسين وضع المرأة الريفية بشكل عام، لا بدّ من القيام بالعديد من البرامج ، منها : رصد موازنة خاصة لتطوير لواء الأغوار الشمالية، وإيجاد حلقات وصل بين نظم التعليم ونظم التدريب وسوق العمل، وتوفير مشاريع تنموية مدرة للدخل، مثل ما قام به الصندوق من مبادرة وإستحداث برنامج تمكين المرأة الريفية.

* (قاعدة بيانات لواء الأغوار الشمالية ، متصرفية لواء الأغوار الشمالية ، ٢٠٠٧)

الجدول (١)
تقسيمات المناطق في الأغوار الشمالية*

البلدية	المنطقة الرئيسية	المناطق التابعة لها
بلدية معاذ بن جبل	الشونة الشمالية	جسر المجامع ، المدراج
	العدسية	الباقورة
	المنشية	العرامشه ، الساخنة
	وقاص	الفضيين
بلدية طبقة فحل	الشيخ حسين	الحراوية ، بصيله ، الزمالية ، قليعات ، تل الاربعين
	المشارع	طبقة فحل ، الجرم
بلدية شرحبيل بن حسنة	وادي الريان	المرزة ، ابو هابيل ، القرن
	كريمة	سليخات ، حي الأميرة سلمى ، كركمه

وقد تمت دراسة الاحتياجات الإقراضية والتدريبية للواء الأغوار الشمالية حسب التقسيمات للمناطق ، كما في الجدول رقم (١) ويبلغ عدد سكان لواء الأغوار الشمالية حسب مصادر دائرة الإحصاءات العامة والمتصرفية حوالي ١٠٣,٧٧٦* نسمة تبلغ كثافة السكان في اللواء حوالي ٤٣,٩ شخص/ كم٢** وهي منخفضة نسبياً بينما تبلغ كثافة السكان على المستوى الوطني ٦١,٧ شخص / كم٢**، كما في الجدول رقم (٢) .

---

* المصدر : (قاعدة بيانات لواء الأغوار الشمالية ، متصرفية لواء الأغوار الشمالية ، ٢٠٠٧)

** كثافة السكان = $\frac{\text{عدد السكان}}{\text{المساحة}}$

الجدول (٢) يبين معلومات تفصيلية عن لواء الأغوار الشمالية

البيان	ذكر	أنثى	المجموع
عدد السكان	٥٢,٠٢٧	٥١,٧٤٩	١٠٣,٧٧٦
عدد الطلاب	٩,٧٦٧	٩,٤٤٦	١٩,٢١٢
عدد المتدربين المهني	١٤٦	٢٥	١٧١
عدد الجمعيات الخيرية والمتخصصة		٢٢	
عدد الأسر متلقي المعونة الوطنية		٣,٢٦٠	
عدد حالات ذوي الإحتياجات الخاصة المسجلة		٣٠٦	

مصادر المياه
مياه سطحية : نهر اليرموك ويصب في قناة الملك عبدالله ، وادي الجرم
مياه تجميعية : سد وادي العرب ، سد زقلاب (شرحبيل بن حسنه) ، سد وادي الجرم
مياه جوفية : آبار المخيبة (٦) ناقل طبريا : أنابيب حديدية

المصدر: (متصرفية لواء الأغوار الشمالية ، ٢٠٠٧)

وتعتبر منطقة لواء الأغوار الشمالية من مناطق المملكة التي تعاني من مشكلتي الفقر والبطالة ، وتبلغ نسبة البطالة والفقر فيها ٣١%*، بينما نسبة البطالة في الأردن بشكل عام ١٣,٤%** .

---

* إدارة الإعلام والعلومات – الديوان الملكي ، ٢٠٠٧/١٢/١٩ www.kingabdullah.jo/news/details.php?kn_serial=6247&menu_id=632&lang_hmkal=2

هذا ما حدا بصندوق التنمية والتشغيل أن يولي هذه المنطقة أهمية خاصة في برامجه التي تهدف إلى الحد من مشكلتي الفقر والبطالة أسوة بالمناطق الأخرى المشابهة، وكما هو مبين في الجداول رقم (٤) ، فقد منح الصندوق خلال الثلاث سنوات الأخيرة فقط ما مجموعه (٢٠١) مشروع ، بقيمة (٥٩٧,٨٠٠) دينار ، وفرت (٢٤٣) فرصة عمل ، وكانت حصة الإناث تعادل (٥٥%) منها مع العلم بأن الصندوق قام بتمويل مشاريع مختلفة في اللواء منذ تأسيسه عام ١٩٩١ ولغاية اليوم ، فيما قدم دورات تدريبية وتأهيلية ، استفاد منها (٢٠٥) مشتركاً خلال الفترة الماضية ، وشكلت نسبة الإناث فيها (٧٧%) .

الجدول (٣) يبين عدد المشاريع القائمة في لواء الأغوار الشمالية

المشاريع الخاصة	العدد	المشاريع الخاصة	العدد
ورش حرفية	١٥٧	فنادق (غير سياحي)	١
بقالات	٢٧٩	مطاعم وإستراحات سياحية	٤
مكتبات	١٨	مكاتب تاكسي	٣
محلات خلويات	٣٢	شركة إستثمارية (مناطق حره)	١
محلات البسة واحذية	٤٣	شركة إستثمارية (أجنبية)	١
محلات حلاقة	٤٨	مزارع الدواجن اللاحم	٣
صيدليات	٨	تربية أسماك	٤
محلات خضار	١٤	محلات علاج بيطري	٣
مخابز	٣٣	محطات زراعية	٤
مطاعم	٦٠	محلات بيع المواد الزراعية	٣٣
محلات تجارية خدمية صغيرة	١٠١		
المجموع			٩٣٦

المصدر :(قاعدة بيانات لواء الأغوار الشمالية ، متصرفية لواء الأغوار الشمالية ، ٢٠٠٧)

الجدول (٤) يبين عدد وقيمة المشاريع وفرص العمل التي إستحدثها الصندوق

في لواء الأغوار الشمالية من عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧

السنه	عدد المشاريع	قيمة التمويل	فرص العمل	نسبة مشاريع الاناث
٢٠٠٥	٥٤	١٤٧,٦٠٠	٥٧	٥٩٪
٢٠٠٦	٩٦	٢٩٣,٤٠٠	١١٦	٥٢٪
٢٠٠٧	٥١	١٥٦,٨٠٠	٧٠	٥٥٪
المجموع	٢٠١	٥٩٧,٨٠٠	٢٤٣	٥٥٪

المصدر : قاعدة بيانات صندوق التنمية والتشغيل ، ٢٠٠٧

الفصل الأول : أهداف ومبررات الدراسة

مقدمـــة :

تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً ملحوظاً وهاماً في الاقتصاد الأردني حيث أنها تلبي العديد من احتياجات المجتمع من سلع وخدمات مما يعني مساهمتها الفعالة في الناتج المحلي . إضافة إلى ذلك فأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تفيد المجتمع بخلق فرص عمل للمواطنين والذي ينعكس إيجابياً على تقليل نسبة الفقر والبطالة التي أصبحت المشكلة الأولى في الأردن.

لتلك الأسباب يولي الأردن اهتماماً كبيراً لتشجيع المشاريع الصغيرة من خلال التمويل والتدريب وتزويد أصحاب المشاريع بالمعلومات اللازمة لإدارتها وتسويق منتجاتها .

جاءت هذه الدراسة استكمالا من صندوق التنمية والتشغيل ، لتحديد الاحتياجات التدريبية والإقراضية ، وهو العنصر الرئيس والهيكلي في صناعة الإقراض والتدريب ، حيث تقوم عليه جميع دعائم العملية الإقراضية والتدريبية وتنمية وتشغيل الموارد البشرية في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، كما إن أي معيق في تحديد هذه الاحتياجات سيجعل جميع الجهود التي تبذلها مؤسسات التمويل ضعيفة من أجل الأرتقاء بمستوى خدمة الفئات المستهدفة للحد من الفقر والبطالة عن طريق التعرف وتحديد ومتابعة الاحتياجات التدريبية والإقراضية لأغراض تمويل وتدريب وتأهيل المستهدفين لإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الإقتصادية .

وكذلك تقييم هذه الإحتياجات من وجهة نظر المستهدفين من سكان منطقة الأغوار الشمالية والباحثين عن فرص عمل لغايات التشغيل الذاتي من خلال مشاريع إنتاجية متواضعة والعاطلين عن العمل . ومعرفة المعوقات التي قد تعيق إنشاء واستمرارية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مناطقهم .

إذن دراستنا هذه ستبحث واقع الإحتياجات التدريبية والإقراضية في الأغوار الشمالية .

هذه أمور لابد من معرفتها وتحليلها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها ، ونطمح أن ينتج هذا البحث البرامج التدريبية والتمويلية المحفزة للعاطلين عن العمل لإقامة مشاريع خاصة بهم بعد تلقي التدريب والتأهيل المهني المناسب والاستمرار فيها.

أهمية تحديد الإحتياجات التدريبية والإقراضية :

ترجع عملية تحديد الاحتياجات الإقراضية والتدريبية في الأساس إلى الحاجة إلى علاج مشكلات الفقر والبطالة من خلال الإقراض والتدريب حيث توجد مشكلات أخرى قد لا يفيد فيها التدريب ، وعلى هذا يصبح تحديد الإحتياجات الإقراضية والتدريبية هو الأداة الرئيسية التي يمكن من خلالها تحديد مجالات تطوير وتنمية أداء صندوق التنمية والتشغيل من خلال العملية الإقراضية والتدريبية .

تعريف ((تحديد الاحتياجات الإقراضية والتدريبية)):

تكون هناك الحاجة للإقراض والتدريب عندما يكون هناك فقر وبطالة بالإضافة لنقص في المعرفة أو المهارة أو تكون هناك اتجاهات غير ملائمة وبشكل يعوق تحقيق المتطلبات الحالية لتأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة ، أي إننا نقصد بالاحتياجات الإقراضية والتدريبية هي تحليل مجالات عدم التوازن بين التنمية والتشغيل المستهدف والوضع الحالي (بطالة وفقر) من ناحية ، والفرص للمشاريع في القطاعات الإقتصادية المختلفة والتدريبية المتاحة من ناحية أخرى .

مساهمة ونتائج الإقراض والتدريب:

عند تحديد الاحتياجات هناك بعدان هامان يجب أخذهما في الحسبان وهما :

١. مدى ما يمكن أن يسهم به تمويل المشاريع والتدريب في المساهمة للحد من الفقر والبطالة.

٢. نتائج حل مشاكل البطالة من خلال الإقراض والتدريب في مقابل الحلول البديلة الأخرى (انتظار الوظيفة في القطاع العام والخاص ..الخ) .

يُقدم الإقراض والتدريب مساهمة كبيرة من الحل للحد من الفقر والبطالة ، وهذا هو الأكثر شيوعاً . ورغم ذلك فإن الفوائد التي يمكن أن يجنيها صندوق التنمية والتشغيل من وراء إتباع المنهج العلمي تبرر الجهد والوقت والتكلفة والإمكانيات البشرية التي يجب عليه أن يخصصها لهذا العمل، إن فعالية استخدام تحديد الإحتياجات تزداد عندما تأخذ إدارة صندوق التنمية والتشغيل بعين الاعتبار العوامل الآتية :

١) تقييم طبيعة مشكلات الفقر والبطالة الراهنة في المنطقة وتحديد طبيعة المجالات التي يمكن علاجها عن طريق توفير الإقراض وبرامج التدريب.

٢) تصنيف البرامج الإقراضية والتدريبية حسب الفئات المستهدفة وقدراتها ومؤهلاتها وطبيعة المنطقة للمشاريع الممكن تأسيسها في حالة تنفيذ البرامج .

٣) تجميع البيانات اللازمة سواء على مستوى الفرد أو المجتمع المحلي بما يضمن التقييم المناسب لبرنامج الإقراض والتدريب علمياً ومنهجياً (الأسلوب والمحتوى).

ويمكن وصف الاحتياجات الإقراضية والتدريبية وتحديد ملامح كل منها من خلال أربع خصائص رئيسية:

- مجال الإقراض والتدريب تنظيمياً والتخصصات المهنية أو القطاعات الإقتصادية.
- الفوائد المرجوة تحقيقها (المساهمة في الحد من نسبة الفقر والبطالة) .

· طبيعة الفجوة التي يغطيها الإقراض والتدريب (تشغيل العاطلين عن العمل والموائمة بين مخرجات التعليم الجامعي والمهني وبقية الفئات في المجتمع المحلي في سن سوق العمل والفرص الإقتصادية المتاحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات) .

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد الآليات اللازمة للمساهمة في تنمية لواء الأغوار الشمالية بمناطقه المختلفة ، وتحسين مستوى دخل السكان هناك ، وإيجاد إجابات شافية للأسئلة التالية :

- ما هي احتياجات أهالي المنطقة (لواء الأغوار الشمالية) من التدريب والتأهيل المبني على احتياجات سوق العمل في المنطقة لإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة وقادرة على النجاح والاستمرار فيها ؟
- ما هي الفرص التمويلية المتاحة لإقامة مشاريع إنتاجية في المنطقة لتشجيع العاطلين عن العمل ولديهم القدرة في إقامة مشاريع صغيرة أو متوسطة مدرة للدخل والاستمرار فيهـــا ؟
- ما هي المعوقات المحتملة والتي قد تؤدي إلى فشل إنشاء واستمرارية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ؟
- ما هي الآليات اللازمة للإقراض والمقترحة من قبل أهالي المنطقة ؟

مبررات الدراسة :-

١. تدني مستوى دخل الفرد في المنطقة مقارنه بدخل الفرد على مستوى الأردن.

٢. وجود خامات في المنطقة تصلح أن تقوم عليها صناعات ومشاريع صغيرة ومتوسطة .

٣. تحقيق أهداف الدراسة المذكورة أعلاه .

الفصل الثاني : منهجية وآلية تنفيذ الدراسة

منهجية الدراسة:-

- اعتمدت الدراسة على منهجية سهلة وواضحة للحصول على المعلومات من خلال التنسيق مع المؤسسات الأهلية والتطوعية والحكومية المعنية لواء الأغوار الشمالية، والإعلان عن جلسات مجموعات النقاش المركـــــز (**Focus Groups**) .
- الحصول على جميع الدراسات و الأبحاث التي سبق إجراؤها للمنطقة.
- الحصول على معلومات عن الملامح الرئيسة لمجتمع الدراسة من خلال القادة المحليين والهيئات التطوعية والأهلية .
- الحصول على إجابات لإستمارة الدراسة من خلال تعبئتها من المشاركين .

آلية تنفيذ الدراسة :-

تم تنفيذ الدراسة اعتماداً على عمل مجموعات نقاش مركز (**Focus Groups**) وفقاً لمنهجية عمل صندوق التنمية والتشغيل ، والإجتماع الأولي الذي تمَ بين إدارة الصندوق ومتصرفية لواء الأغوار الشمالية ورؤساء وأعضاء الهيئات الإدارية للجمعيات والمراكز الشبابية وتجمع لجان المرأة، فقد قام فريق صندوق التنمية والتشغيل المشرف والمنفذ للدراسة والمكون من :

السيد عدنان البطش / رئيس قسم التخطيط (رئيس لجنة الدراسة)

السيد صامد القضاة / رئيس قسم المشاريع الريادية (عضوا)

السيد فارس الكيلاني / منسق تدريب (عضوا)

حيث تم إتباع الخطوات التالية :-

١) التنسيق مع القيادات المحلية في مختلف مناطق لواء الأغوار الشمالية لعقد جلسات مجموعات النقاش المركز ، حيث تم إشراك اكبر عدد ممكن من أهالي المناطق المستهدفة مع مراعاة التوزيع المتكافئ للجنس، وتحديد المكان والزمان المناسبين، حيث توجه فريق صندوق

التنمية والتشغيل إلى بعض مناطق لواء الأغوار الشمالية في المرحلة الأولى ، لدراسة الإحتياجات التدريبية والإقراضية في المناطق التالية :

الشونة الشمالية، المشارع، كريمة، وادي الريان، العدسية، المنشية، تل الأربعين، وقاص، الشيخ حسين، شرحبيل بن حسنة، قليعات، معاذ.

٢) تشكيل حلقات نقاش مركز بعد التنسيق مع متصرفية لواء الأغوار الشمالية لتقديم المساعدة اللازمة لفريق العمل .

٣) عرض دور صندوق التنمية والتشغيل ، والخدمات التي يقدمها من دورات تدريبية وتأهلية، وقروض تمويلية للمشاريع ، وهذا العرض يتمّ من خلال اللقاءات ، ويناقش خلالها أيضاً أسباب الفقر والبطالة في مناطقهم ، ومعرفة الإحتياجات التدريبية والتأهيلية والإقراضية ، في جميع مراحل النقاش وجمع البيانات من الحضور .

٤) الإجتماع والحوار بكل من متصرف لواء الأغوار الشمالية ، ومدراء الجمعيات والمراكز الشبابية وتجمع لجان المرأة والأقضية للمناطق التي تمّ زيارتها، بالإضافة إلى بعض رؤساء بلدياتها ، ومندوب مديرية التنمية الاجتماعية ، وذلك على هامش الدراسة.

٥) لقاء المشاركين ، حيث تمّ مناقشة ما يلي :-

- ✓ إعطاء فكرة وافية عن الصندوق ، الأهداف و الغايات و البرامج الاقراضية والتدريبية فيه.
- ✓ إعطاء فكرة عامة و موجزة عن أهمية المشاريع الصغيرة في توفير فرص عمل ودخل مناسب للقائمين عليها.
- ✓ إعطاء فكرة موجزة عن التدريب و التأهيل و أهمية استمرارية المشاريع ونجاحها.
- ✓ استخدام أسلوب العصف الذهني للمشاركين لتحديد أهم المشاكل التي يعاني منها أهالي المنطقة .
- ✓ مناقشة المشاكل المستخلصة و تحديد أهمها .
- ✓ استخدام أسلوب العصف الذهني للمشاركين **لتحديد الحلول** المناسبة للمشاكل التي يعاني منها أهالي المنطقة.

- ✓ مناقشة الحلول المستخلصة و تحديد أهمها.
- ✓ عرض **أفكار مشاريع ريادية** ممكنة التنفيذ في المنطقة.
- ✓ عرض **برامج تدريبية و تأهيليه** يمكنها رفع سوية العاطلين عن العمل وإكسابه مهارة التعامل مع المشروعات الصغيرة و صقل المهارة في مهن لم يتم الإعداد لها.
- ✓ استمزاج المشاركين حول الاقتراض و الآليات المناسبة و الضمانات الممكن تقديمها.
- ✓ تحليل نتائج مجموعات النقاش المركز، وتقديم التوصيات لإدارة الصندوق، حيث تم وضع النتائج على مستوى لواء الأغوار الشمالية وليس على مستوى المحافظة ، وذلك لتشابه الظروف في هذه التجمعات وتقارب أفكار المشاريع فيها إلى حد بعيد .

مجتمع الدراسة :

يشمل مجتمع الدراسة جميع الذين شاركوا في جلسات مجموعات النقاش المركز **(Focus Groups)** وورش عمل من خلال التنسيق مع كلٍ من :

القيادات المحلية في مختلف مناطق الأغوار الشمالية، ومراكز الشباب، وجمعية الناجين من الألغام، وذلك لعقد جلسات مجموعات النقاش المركز ، حيث تم إشراك اكبر عدد ممكن من أهالي المناطق المستهدفة مع مراعاة التوزيع المتكافئ للجنس ، وتحديد المكان و الزمان المناسبين .

فيما يلي الخصائص التي أدت إلى اختيار هذه الشريحة كمجتمع مناسب للدراسة :

تضم هذه الشريحة القادة المحلين والهيئات التطوعية والأهلية ، وذلك لعرض وتحليل آرائهم فيما يخص أسباب الفقر والبطالة وطبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة ، ربما يعتبر قيمة مضافة للأدبيات الموجودة في هذا المجال .

تضم هذه الشريحة نسبة كبيرة من الشباب والذي ربما يحمل أفكاراً وآراء تختلف عن العاملين الذين لديهم خبرة طويلة في مجال الوظيفة . وكثير من هؤلاء الشباب يعتبر هذا اللقاء للدراسة ، تجربة جديدة لخوض عمل حرّ لا يخلوا من المخاطر . لذا تراهم يبحثون ويستفسرون ويجمعون البيانات المطلوبة ويسعون للتعرف على إي جهة قد تساعدهم في احتياجاتهم في إقامة

المشروع مثل التمويل والاستشارة والتدريب وما شابه ذلك . كل ذلك تجعلهم أصحاب رأي واقتراحات فيما يخص المشاريع الصغيرة والمتوسطة من حيث الحوافز والاحتياجات والمعوقات .

أسلوب جمع البيانات :

تم تنفيذ الدراسة اعتماداً على عمل مجموعات نقاش مركز (**Focus Groups**) ، وكانت أبرز السمات المميزة للحضور المشاركين (مجتمع الدراسة) في حلقات النقاش المركزة، والتي تمّ جمعها من خلال توزيع (٢٣٠) استبانه على الحضور واسترجاع (١٣٨) إستبانة، كما في **الجدول رقم (٥)** وجاءت على النحو التالي :

٣٨% ذكور ، و٦٢% إناث . وأما بالنسبة للأعمار المشاركة : (٢٨%) للفئة العمرية ٢٠ ــ ٢٥ سنة ، أما الفئة العمرية ٢٦ ــ ٣٠ سنة فكانت نسبتها (٢٢%) ، والفئة العمرية التي تليها ٣١ ــ ٤٠ سنة فنسبتها (٣٢%) ، والفئة العمرية ٤١ ــ ٥٠ سنة أو أكثر فشكلت (١٨%).

وأما بالنسبة لمؤهلاتهم العلمية : ٣٤% أقل من ثانوي و ٣٣% ثانوي ، ٢١% كلية مجتمع ، ١٢% جامعي .

وبالنسبة للحالة الوظيفية للعينة نلاحظ بأن ٥٤% منهم كانوا يعملون و ٤٦% كانوا عاطلين عن العمل هذا ويلاحظ بأن ٦٣,٥% من العاطلين هم من الإناث .

جدول (٥) خصائص المشاركين في حلقات النقاش (الأغوار الشمالية)

الجنس		العمر (بالسنوات)				التعليم				العمل	
ذكر	أنثى	٢٠-٢٥	٢٦-٣٠	٣١-٤٠	٤١-٥٥	جامعي	كلية مجتمع	ثانوي	أقل من ثانوي	لا يعمل	يعمل
٥٢	٨٦	٣٨	٣١	٤٤	٢٥	١٦	٢٩	٤٦	٤٧	٦٣	٧٥
٣٨٪	٦٢٪	٢٨٪	٢٢٪	٣٢٪	١٨٪	١٢٪	٢١٪	٣٣٪	٣٤٪	٤٦٪	٥٤٪

وللحصول على البيانات ، تم اتباع الخطوات التالية :-

التنسيق مع متصرفية لواء الأغوار الشمالية، حيث قام عطوفة المتصرف (الدكتور مفيد عنانبه) بالإيعاز لأحد موظفي المتصرفية (السيد يزن كليب) لتقديم المساعدة اللازمة لفريق العمل.

ترأس الدكتور مفيد عنانبه متصرف لواء الأغوار الشمالية إجتماعاً عقد في المخيم الكشفي الدائم في الشونة الشمالية بحضور رؤساء الجمعيات الخيرية والأندية الرياضية وممثلي عن لجان المرأة ، وبحضور مندوب مديرية التنمية الإجتماعية باللواء ، إضافة إلى فريق الدراسة من الصندوق ، وذلك بتاريخ ٢٠٠٨/١/٧ ، لترتيب مواقع العمل ودعوة المشاركين لحضور حلقات النقاش المركز ومرافقة فريق الدراسة .

حيث تم عقد لقاءات في كل من مناطق بلدية معاذ بن جبل ، مناطق بلدية طبقة فحل ، ومناطق بلدية شرحبيل بن حسنة . والإلتقاء بالمشاركين حيث تم إستخدام الأسلوب الآتي :

إعطاء فكرة عامة وموجزة عن أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص عمل ودخل مناسب للقائمين عليها .

مناقشة وتحديد احتياجات أهالي المنطقة (الأغوار الشمالية) من التدريب والتأهيل المبني على احتياجات سوق العمل في المنطقة .

عرض الفرص التمويلية المتاحة لإقامة مشاريع إنتاجية في المنطقة وما هي الحوافز التي يتم تقديمها لتشجيع العاطلين عن العمل والذين لديهم القدرة في إقامة مشاريع صغيرة أو متوسطة مدرة للدخل .

مناقشة المعوقات المحتملة التي قد تؤدي إلى فشل إنشاء واستمرارية المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

ما هي الآليات اللازمة للإقراض والمقترحة من قبل أهالي المنطقة .

إعطاء فكرة موجزة عن التدريب و التأهيل و أهمية استمرارية المشاريع ونجاحها.

إعطاء فكرة وافية عن الصندوق من حيث الأهداف و الغايات و البرامج الاقراضية والتدريبية فيه .

مناقشة المشاكل والقضايا المستخلصة و تحديد أهمها ، وذلك باستخدام أسلوب العصف الذهني للمشاركين لتحديد الحلول المناسبة والمستخلصة للمشاكل والقضايا التي يعاني منها أهالي المنطقة وتحديد أهمها .

عرض ومناقشة أفكار مشاريع ريادية ممكنة التنفيذ في المنطقة .

عرض برامج تدريبية وتأهيليه يمكنها رفع سوية العاطلين عن العمل وإكسابهم مهارة التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وتعزيز وصقل مهارات في مهن لم يتم الإعداد لها.

استمزاج المشاركين حول الاقتراض والآليات المناسبة والضمانات الممكن تقديمها .

ومن ثمَ تحليل نتائج مجموعات النقاش المركز ، وتقديم التوصيات لإدارة صندوق التنمية والتشغيل ، حيث تم وضع النتائج على مستوى لواء الأغوار الشمالية في محافظة إربد ككل ، وذلك لتشابه الظروف في هذه التجمعات وتقارب أفكار المشاريع فيها إلى حد بعيد .

وللوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة استلزم الأمر إلى جمع نوعين من البيانات: الثانوية (**Secondary data**) والأوّلية (**Primary data**) بالنسبة للبيانات الثانوية ، فقد تم الحصول عليها من متصرفية لواء الأغوار الشمالية ، ودائرة الإحصاءات العامة ، وصندوق التنمية والتشغيل . وأما فيما يخص البيانات الأوليــة فقد تم جمعها من خلال توزيع استبانه تغطي النقاط الأثنتي عشرة أعلاه ، على المشاركين في مجموعات النقاش المركز .

الفصل الثالث : نتائج دراسة
الإحتياجات التدريبية والتمويلية في الأغوار الشمالية

أولاً: احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة

هناك مجموعة من العوامل التي يراها الصندوق ضرورية للبدء في المشروع والاستمرار فيه بنجاح ، وذلك للمساهمة في التخفيف من حدّة الفقر والبطالة . وبعد تحليل النتائج رأينا أن هذه العوامل أو الاحتياجات يمكن جمعها تحت محاور رئيسية ثلاث : التدريب ، التمويل (الإقراض) ، والإستشارة (الخدمات المساندة). والشكل رقم (١) يبين المحاور الثلاثة :

شكل (١)

احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة

إن الراغبين في بدء مشروع ما عادة ما ينتابهم الخوف من الفشل ، إما بسبب جهلهم للكثير من الأمور الإدارية والتسويقية والمالية أو بسبب عدم تيقنهم من إمكانية الحصول على التمويل اللازم لبدء المشروع والاستمرار فيه أو بسبب عدم وجود خبرات كافية أو بسبب إنتظار وظيفة سواء في القطاع العام أو الخاص . كل ذلك بحاجة إلى المحاور الثلاث : تدريب وتمويل واستشارة بشكل مستمر. ويحتاج المقترض الراغب في تأسيس أو تطوير مشروع لهذه المحاور الثلاث قبل إنشاء المشروع من أجل التعرف على الأساسيات اللازمة لبدء المشروع

وإدارته بنجاح والذي بدوره سوف يقلل من تخوفه ويبعث فيه الطمأنينة ويقلل من الغموض الذي ربما ينتابه قبل تنفيذ مشروعه . هذه الإحتياجات ضرورية ليس فقط قبل بدء المشروع بل وبعد إنشائه . المقترض بحاجة لها من أجل أن يتمكن في أن يستمر في مشروعه بنجاح . **الجدول رقم (٦)** أدناه ، يبين احتياجات المقترضين في لواء الأغوار الشمالية من هذه المحاور الثلاث قبل البدء في المشروع وبعد تنفيذه.

وقد وجدت النتائج التالية للمشاركين من لواء الأغوار الشمالية :

٥٦٪ أبدوا بعدم معرفتهم بمصادر التمويل أو كيفية الحصول عليها، لكن ١٥٪ أبدوا تخوفهم من الفشل في إنشاء مشاريعهم ، كما أن١٣٪ لا توجد لديهم الخبرة الكافية للبدء بمشروع أما ٩٪ لا يعرفون في الأمور الإدارية والمالية والتسويقية، أما ٤٪ فيعزفون عن إنشاء مشاريع بسبب إنتظارهم للوظيفة في القطاع العام أو الخاص ، وهناك ٤٪ كانت لهم أسباب خاصة .

ثانياً: العوامل المتاحة لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة

بعد عرض الاحتياجات التي يراها أهالي لواء الأغوار الشمالية ضرورية للبدء والاستمرار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وفي ما يلي نظرة على ما هو موجود وماهية هذه الاحتياجات في المنطقة .

١- العوامل المتاحة للإحتياجات التدريبية والتأهيل

فقد لاحظنا أن التدريب والتأهيل المتاح لأهالي لواء الأغوار الشمالية، يوجد على نوعين: منظم وغير منظم.

والمقصود بغير المنظم : هو ذلك التدريب الموجود في المؤسسات الأكاديمية أو التعليمية الخاصة أو العامة والذي يكتفي بتناول جوانب محددة من احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة ويركز في الغالب على الجانب النظري من الموضوع .

وأما المقصود بالمنظم : هو ذلك التدريب والتأهيل المبرمج الموجود بشكل دوري والذي يتم فيه تسجيل الراغبين ومتابعتهم . وخير مثال على ذلك ، برنامج المؤسسات المعنية بالتدريب والتأهيل المهني ، والمؤسسات المعنية بالمشاريع سواء كانت حكومية أو أهلية أو إقليمية من أجل التدريب والتأهيل لتطوير خبرات ومهارات أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومنها صندوق التنمية والتشغيل .

فيما يلي سيتم التركيزعلى النوع المنظم من التدريب والتأهيل لسببين: **الأول**: لأنه برنامج متكامل ومستمر ويتم متابعة المشارك فيه ، **والثاني**: لأن كلفة المشاركة تكاد تكون في بعضها مجاناً ، وأن المشاركين في هذا النوع من البرامج يحملون الحد الأدنى من المعرفة في المشاريع، لذا من الممكن أن يقوموا بتقييمه وإبداء الرأي حوله .

جدول (٦)

المحاور الثلاث التي يحتاجها المقترضين في لواء الأغوار الشمالية لإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة والاستمرار فيها بنجاح

المحور (الإحتياجات)	ما هي الدورات التي ترغب بها قبل البدء بالمشروع ؟	ما هي الدورات التي ترغب بها بعد البدء بالمشروع ؟
التدريب والتأهيل	تجميل السيدات صناعة الحقائب كيف تبدأ بمشروع والمحاسبة دراسة الجدوى الاقتصادية خياطة ملابس نسائية وستائر الكمبيوتر والإنترنت الحرف اليدوية المختلفة صيانة الكترونيات وكمبيوتر تصنيع الاجبان والالبان والمخللات تصنيع الحلويات والمعجنات التسويق الإنتاج الحيواني تدوير الخبز الناشف كأعلاف النجارة والأثاث تنسيق زهور	إدارة المشاريع ترويج وتسويق المنتجات إستخدام الكمبيوتر في الإدارة والمحاسبة التعامل مع الآخرين كيفية تطوير وتحديث السلع والخدمات
التمويل (الإقراض)	- إمكانية التمويل (مصادر) - شروط التمويل	- التمويل للتطوير بشروط ميسرة
الاستشارة (الخدمات المساندة)	- دراسة الجدوى الإقتصادية - بيانات عن الأسواق المستهدفة - دراسة احتمال الربح والخسارة - خطة العمل والإجراءات	- توفير بيانات عن الأسواق المتاحة - المشاركة في معارض معينة - إدارة الجودة

ويوجد مديرية متخصصة في صندوق التنمية والتشغيل لغايات التدريب والتأهيل، ويسعى الصندوق بهذا لتحقيق الأهداف التالية :

- إعطاء المشاركين المهارات الأساسية لدورات حرفية ومهنية متخصصة.
- التعرف على كيفية تأسيس وإدارة المشاريع والبدء بها والتدريب عليها.
- إعطاء المشاركين المهارات الأساسية لتحسين وتطوير المشاريع القائمة.
- المساعدة في إعداد خطة العمل لإدارة صناديق الإئتمان للمشاريع .
- تنمية وصقل مهارات المشاركين على استخدامات الحاسوب الشاملة.
- التعاون مع جهات ومؤسسات تدريبية متخصصة، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص.

٢- العوامل المتاحة للإحتياجات التمويلية

لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة المدرة للدخل والمستهدفة للفئات الفقيرة والعاطلة عن العمل . أقدمت الحكومة الأردنية بإنشاء **صندوق التنمية والتشغيل** في عام ١٩٨٩، والذي يقوم عادةً بتوفير قروض ميسرة للفئات الفقيرة والعاطلة عن العمل، لكي يتمكنوا من البدء في مشاريعهم ، أما البرامج التمويلية التي يقدمها الصندوق من خلال الإقراض المباشر، فهي على النحو التالي :

- **برنامج تأسيس للمشاريع الجديدة (Start-Up) :**

من خلال هذا البرنامج، يتم تمويل الأفراد المؤهلين بحرفة أو مهنة أوحملة الشهادات الجامعية المتوسطة أو العليا، بقروض ، تسدد خلال ست سنوات ونصف من ضمنها مهلة سداد لأول ستة أشهر، شريطة إقامة مشاريع مرخصة ومسجلة بشتى القطاعات الاقتصادية والإنتاجية، باستثناء مشاريع القطاع الزراعي، التي يتم تمويلها من مؤسسة الإقراض الزراعي.

من خلال هذا البرنامج يتم تمويل الأفراد المؤهلين بقروض سقفها (١٥,٠٠٠) دينار لكل قرض، بمعدل مرابحة (٦,٥) % ثابتة سنويا ، شريطة إقامة مشاريع مرخصة ومسجلة بشتى القطاعات الاقتصادية والإنتاجية، من أجل إستحداث فرص عمل جديدة وتنمية التشغيل الذاتي .

- **برنامج تطوير المشاريع القائمة :**

تم تصميم هذا البرنامج ، ليخدم تمويل المشاريع القائمة بهدف زيادة حجم أو نوع نشاط المشروع، ليوفر مزيداً من فرص العمل والمحافظة على القائم منها ، بالإضافة للشروط والمزايا التي وردت في البرنامج أعلاه .

- **برنامج تمويل المشاريع الريادية:**

أنشئ برنامج المشاريع الريادية بموجب اتفاقية بين صندوق التنمية والتشغيل، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي بتاريخ ٢٠٠٢/٨/٧، لتمويل المشاريع، التي تمتاز بمبادرة مميزة، من حيث نوع المنتج أو الخدمة، عدد فرص العمل التي توفرها هذه المشاريع، والموقع الجغرافي لها، كما تمتاز المشاريع الريادية بأساليب عمل جديدة ومتطورة، وبحثها عن أسواق متنوعة، وبمهلة سداد ستة أشهر من ضمن المدة الكاملة للقرض والتي تصل إلى سبع سنوات .

ومن غايات هذا البرنامج هو إقراضها للأفراد والجماعات والمؤسسات الوسيطة، وكما تهدف النافذة إلى تمويل المشاريع التي تتميز بما يلي:

- إنتاج سلعة أو خدمة جديدة أو تتضمن فكرة عمل جديدة.
- استخدام طرق إنتاج جديدة.
- إدخال واكتشاف أسواق جديدة.
- خدمة مناطق نائية (مناطق غير مخدومة)
- خلق فرص عمل لعمالة أردنية لا تقل عن أربع فرص.

وجدير بالذكر، أن المتقدم لهذه المشاريع يجب أن يكون متميزا من حيث : امتلاك الرؤية الواضحة لمشروعه، الجدية بالسعي للتغيير، القدرة على التفكير المستقل، القدرات الذهنية والجسدية المناسبة لطبيعة المشروع.

- **برنامج تمكين المرأة الريفية :**

ويهدف هذا البرنامج لتمكين المرأة الريفية (ربات البيوت) إقتصادياً وإجتماعياً ، إضافة وتحسين المستوى المعيشي للأسرة ممن يتواجدن في الأرياف والبوادي والمخيمات ، وسيتم تدريبهن وتأهيلهن لمتابعة تنفيذ هذه المشاريع ، ويقدم البرنامج تمويلاً لمشاريع المرأة الريفية بقيمة (٢٠٠٠) دينار بمرابحة إسلامية ٦,٥% ولمدة (٦) سنوات ومهلة سداد لمدة (٦) شهور، وتمنح بشروط ميسرة وضمن آلية تتم من خلال مركز الصندوق الرئيسي وفروع الصندوق

ونوافذه المختلفة والمنتشرة في محافظات المملكة وعن طريق الوحدات المتنقلة أيضاً، وبالتعاون مع محطات المعرفة التابعة لمركز المعلومات الوطني وكذلك مراكز الإئتمان في الجمعيات الخيرية .

- **برنامج تمويل متقاعدي الضمان الإجتماعي :**

ويهدف هذا البرنامج لتحسين المستوى المعيشي للمتقاعدين من الضمان الإجتماعي، من خلال تمويل مشاريع إنتاجية خاصة بهم حيث تمَ توقيع إتفاقية بهذا الخصوص مع الضمان الإجتماعي لتخصيص مبلغ (٥) ملايين دينار يتم إدارتها من قبل الصندوق وفقاً لشروط وآلية تمويل المشاريع الجديدة والتطوير المعمول به في الصندوق ، وبمرابحة إسلامية ٦,٥% ولمدة (٦) سنوات ومهلة سداد لمدة (٦) شهور.

- **برنامج تمويل الأقساط الجامعية لطلاب الجامعات الرسمية :**

ويهدف هذا البرنامج لتمويل الأقساط الجامعية للطلبة المحتاجين والفقراء في الجامعات الرسمية ، بحيث يغطي كلفة التعليم الجامعي للطلبة المتميزين خلال فترة دراستهم الجامعية وحسب تعليمات خاصة تؤخذ بعين الإعتبار التخصص الجامعي والأداء الأكاديمي ، وموائمة مخرجات التعليم الجامعي مع سوق العمل ، والأولية ستمنح للطلبة من أبناء المقترضين ، ويقدم البرنامج قرضاً بسقف أعلى (١٥٠٠٠) دينار ويتقاضى الصندوق عوائد التمويل الإسلامي (٥,٥%) (ومن خلال المسؤولية الإجتماعية تمّ تخفيض المرابحة من ٦,٥% إلى ٥,٥%) ولمدة (٦) سنوات ومهلة سداد لمدة (٦) شهور ، ويصرف القرض على دفعات وحسب الفصول الدراسية وفقاً لآلية خاصة وبشروط سهلة ومبسطة.

- **برنامج تمويل وسائط النقل :**

ويهدف هذا البرنامج لتعزيز قدرات المشاريع ، من أجل تأمين وسيلة نقل مرتبطة بمشروع معين أو وسائط نقل عمومي أو أو وسائط نقل للباعة المتجولين ، وذلك وفقاً لشروط تمويل قروض لتأسيس مشاريع جديدة أو تطوير مشاريع قائمة ، بقيمة تمويل سقفه (١٥٠٠٠) دينار ولمدة (٦) سنوات ومهلة سداد لمدة (٦) شهور.

الإقراض غير المباشر

يعمل الصندوق كمظلة للإقراض لعدد من المؤسسات الوسيطة (**MFI's**) والجمعيات الخيرية القادرة على القيام بدورها في إعادة الإقراض للمبالغ المحولة لها من الصندوق للأفراد ضمن معايير، يتم الاتفاق عليها مع هذه المؤسسات الوسيطة والجمعيات الخيرية المتميزة بانتشارها في كافة محافظات المملكة، حيث يتم إتاحة فرصة الإقراض لشرائح أكبر من المجتمعات المحلية وبتكلفة أقل ، وأن يقع النشاط الذي يشكل محور المشروع ضمن القطاعات المسموح للمؤسسة بالإقراض لها. وعليه فقد انتهج الصندوق هذه الطريقة مع عدد من المؤسسات الوسيطة بحيث تم توقيع إتفاقيات بمبالغ تختلف قيمتها بحسب الإتفاق مع المؤسسة المعنية ، إضافة لبرنامج صناديق الإئتمان .

٣- العوامل المتاحة للإحتياجات الاستشارية (الخدمات المساندة)

لخلق قاعدة بيانات عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، يوجد في صندوق التنمية والتشغيل وحدة حاسوب . كما قام الصندوق وبالتعاون مع مراكز تعزيز الإنتاجية (إرادة) بإعداد دراسات الجدوى الإقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وسعى الصندوق كذلك لتقديم استشارات فنية وإدارية وتسويقية لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة . إضافة إلى ذلك يقوم الصندوق بمنح جوائز (**جائزة الملك عبدالله الثاني للعمل الحرَ والريادة**) لأفضل مجموعة من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تمتاز بالإستمرارية وتشغيل أيدي عاملة أردنية وتحقيق عوائد أو أرباح ، إضافة إلى إشراكهم في جوائز دولية أو إقليمية أخرى .

ويهدف الصندوق إلى تقديم الاستشارات والخدمات الضرورية للمقترضين في مختلف مراحل المشروع ، كما يعمل على المتابعة المستمرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والعمل على تذليل العقبات التي تواجهها من خلال قسم المتابعة والتقييم . فيما يلي أهم المهام التي يقوم بها الصندوق :

- تنمية وتشجيع المشاريع الصغيرة والحرفية والمتوسطة ورفع نسبة مساهمتها في الاقتصاد الوطني وزيادة قيمتها المضافة في الصناعات .
- تأسيس ثقافة للعمل الحرَ وإدارة المشاريع الصغيرة والحرفيَة والمتوسطة.

- تطوير أداء المشاريع الصغيرة والحرفية والمتوسطة وتعزيز مكانتها والتنسيق بينها ، والعمل على إيجاد نوع من التكامل فيما بينها.
- إيجاد مشاريع ريادية متفوقة فيما تخدم القطاعات الإقتصادية في الأردن .

ثالثاً : رأي المشاركين في العوامل المتاحة لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة

بعد الاطلاع على العوامل المتاحة لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في صندوق التنمية والتشغيل، وفي نظرة فاحصة على رأي المشاركين في هذه العوامل المتاحة ومدى فاعليتها في تحفيزهم على تبني المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي خططوا لتأسيسها أو الاستمرار في المشاريع التي قاموا بتطويرها .

١- رأي المشاركين في العوامل المتاحة للإحتياجات التدريبية والتأهيلية

فقد تم التعرف على رأي المشاركين في العوامل المتاحة للإحتياجات التدريبية والتأهيلية من خلال عدة محاور متعلقة بذلك . قبل الخوض في تفاصيل هذه المحاور نستخلص بأن المشاركين في الدراسة أبدوا انطباعات إيجابية تجاه البرامج التي يقدمها الصندوق واعتبروه مفيداً في تحفيزهم في الانخراط بالعمل الحر المتمثل في إنشاء وإدارة مشروع صغير أو متوسط خاص بهم .

فيما يلي نبين تفاصيل الردود التي تم الحصول عليها لكل محور من المحاور والتي بحثناها أعلاه.

الهدف من الإحتياجات التدريبية والتأهيلية :

فقد أبدى ٨٥% من المشاركين أن هدفهم من تحديد الإحتياجات التدريبية والتأهيلية هو تعلّم كيفية بدء وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة أولاً . وقد أكد المشاركون بالفعل أن الإحتياجات التدريبية والتأهيلية المذكورة أعلاه في جدول رقم (٦) ضرورية للإلتحاق بها وأنهم جادون ومتفائلون في تبني مشروع ما . وأما ٢% من المشاركين أبدوا أن سبب مشاركتهم في دراسة الإحتياجات التدريبية والتأهيلية كان من أجل الاستفادة والحصول على شهادة حضور والتي ربما يستفيدون منها في حياتهم العملية مستقبلاً . وهذه المجموعة أبدت بأنها لم تكن تخطط للمشاركة في أي مشروع صغير أو متوسط .

وأما ١٣% قالوا: أن سبب مشاركتهم بالدراسة هو قتل الفراغ الذي يعانونه بسبب أنهم عاطلون عن العمل لفترة غالباً تكون طويلة.

فتلك النتائج تؤكد لنا أن الغالبية من المشاركين كانوا فعلاً جادين في طروحاتهم الواردة في الجدول رقم (٦) . والذي يعزز ذلك هو أن ٤٦% من الذين شاركوا كانوا لا يعملون أي أنهم عاطلين عن العمل . وكما أكد العديد من الذين قابلناهم بأن المشاركين العاملين كانوا يخططون فعلاً للانتقال إلى العمل الحر المتمثل في إدارة مشروع صغير أو متوسط يكون هو مديره والمخطط له.

أ- رأي المشاركين في الإحتياجات التدريبية والتأهيلية :

بشكل عام يرى ٩٢% من المشاركين بأن ما هو مذكور في الجدول رقم (٧) ، مفيداً لبدء وإدارة مشروع صغير أو متوسط . ٢% من المشاركين أبدوا أنه لا حاجة لذلك وأنه غير مفيد ؛ لأنه عادة يركز على الجانب النظري ، بينما ٦% منهم لم يكن متأكداً من فائدة ما ذكر لزيادة معلوماته أو تشجيعه تجاه تبني مشروع ما في المستقبل .

٢- رأي الحضور في الإحتياجات المالية (القروض الممنوحة من صندوق التنمية والتشغيل) :

أ- وعي المشاركين تجاه مهام الصندوق:

٩٢,٤% من المشاركين كانت لديهم فكرة أن المهمة الرئيسة لصندوق التنمية والتشغيل هي منح قروض ميسرة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، للعاطلين عن العمل أو ذوي الدخل المتدني.

ب- رأي الحضور في شروط الحصول على قرض من الصندوق :

للحصول على قرض من الصندوق لا بدَ من استيفاء شروط معينة كما شرحناها في القسم الأول من النتائج. (٥٤%) من الراغبين في المشاريع الصغيرة او المتوسطة يرون بأن شروط الصندوق معقولة ومن الممكن للمقترضين استيفائها . ويرون كذلك بأنها تشجع العاطلين عن العمل ، الذين عادةً لا يملكون المال الكافي لإدارة مشاريعهم ، من أجل الحصول على القروض للمشاريع .

في المقابل نلاحظ أن (٣٤%) من الراغبين يرون أن بعض شروط الصندوق لا يستطيع المقترض استيفائها وعلى الأخص توفير الضمان للقرض (كفالات)، لذا يرون بأن يقوم الصندوق بتسهيل إجراءات وشروط القروض . وأما الـ(١٢%) فيرون بأن الشروط غير مناسبة وأنها تضع عراقيل أمام المقترضين.

فقد أبدى ٢٢,٨% من المشاركين بأنهم سبق وأن تقدموا لطلب قرض من الصندوق ، وأن ٩٥% من المتقدمين لطلب قرض أفادوا بأن التعامل معه كان سريعاً وجيداً ، أما ٤% منهم اشتكى من ارتفاع الأقساط الشهرية ، واقترحوا أن يبادر الصندوق بإعطاء فترة سماح أطول وأن يكون سعر المرابحة أقل ، بينما ١% يرون بأن التعامل كان بطيئاً ، مما كان يتطلب مراجعة الصندوق بين الآونة والأخرى .

ج- الإحتياجات التمويلية لأنواع المشاريع :

بعد المناقشات إستقر رأي العموم على أنواع المشاريع كما في الجدول التالي:

جدول رقم (٧)

يبين أنواع المشاريع المقترحة في الأغوار الشمالية من أهالي المنطقة

تسمين أغنام	محل دراي كلين
أدوات منزلية	إتصالات خلوية
مشغل مخللات وتغليف المنتجات الزراعية	صالون رجالي
برك أسماك	مشروع سياحي
مكتب إتصالات	مخبز آلي
مشغل احذية	تنسيق زهور وإكسسوارات
محل ملابس جاهزة	معصرة زيتون
تصنيع حقائب جلدية	زراعة الفطر وتعليبه
محل خضار وفواكه	تصنيع أكياس بلاستيكية
تصنيع عصير الحمضيات وعمل مربيات	مواد بناء
مواد بناء	متنزهات سياحية
إنتاج البان ومشتقات الحليب	صالون سيدات وبيع مواد تجميل
مشغل خياطة وتصنيع ملابس	مستلزمات كهربائية
تأجير كراسي ومستلزمات الأفراح	مشغل إستخدام أوراق الموز
مشغل حدادة والمنيوم	تصنيع بولستيرين
منجرة وبيع أثاث	تهديب شماغ
خدمات نقل عام صغير ومتوسط	مركز لياقة بدنية

٣- رأي المشاركين في العوامل للإحتياجات الاستشارية :

أفاد الجميع بأن الصندوق يعمل على نشر الوعي لدى الشباب الراغبين في تأسيس المشاريع ، وأن دور صندوق التنمية والتشغيل وأهدافه والمساعدات التي يمكن أن يقدمها للعاطلين عن العمل قد تحقق الكثير منها في المنطقة ، ومساهمته في محاربة الفقر وذلك عن عدة طرق مختلفة منها : لقاءات المدير العام بالفعاليات الأهلية والمحلية بالتعاون مع المحافظات والمتصرفيات في جميع مناطق المملكة ، إضافة للإعلانات في الصحف والإذاعة والتلفزيون ، علاوة على ذلك تخصيص جائزة سنوية بإسم (جائزة الملك عبدالله الثاني للعمل الحر والريادة) لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

وأن إنتشار الصندوق في جميع محافظات المملكة من خلال فروع ونوافذ الصندوق الإقراضية والتسهيلات على المقترضين من توفير الوقت والجهد والكلفة ، هذا ويقدم الصندوق بالتعاون مع مراكز تعزيز الإنتاجية دراسات الجدوى للمشاريع، إضافة لمحطات المعرفة المنتشرة في المملكة التي تقوم باستقبال طلبات المشاريع الكترونياً في مواقعها، والتعاون مع المؤسسة المدنية لغايات تسويق منتجات المشاريع الصغيرة وغيرها .

رابعاً: معوقات المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

فيما يلي المعوقات التي يراها المشاركون في هذه الدراسة على أنها ربما تؤدي إلى تأخير أو عدم إنشاء المشاريع .

هذه المعوقات ندرجها ، حسب الأهمية ، تحت خمسة عناوين جانبية : معوقات إدارية ، ومعوقات مالية ، ومعوقات تسويقية ، ومعوقات تدريبية ، معوقات استشارية .

هنا تجدر الإشارة إلى أن هذه المعوقات ليست بالضرورة معوقات قد تعرَّض لها المشاركون بالدراسة بل تعكس آرائهم ووجهة نظرهم بشكل عام ، تجاه ما قد يعيق إنشاء واستمرارية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن عموماً والأغوار الشمالية خصوصاً .

المعوقات الإدارية :

- عدم تفرغ صاحب المشروع لإدارته بسبب جمعه بين المشروع وبين أعمال أخرى . لذا يضطر أن يوكل إدارة المشروع إلى بعض موظفيه أو بعض أقاربه والذين هم عادةً أقل حماساً من صاحب الفكرة في إنجاحها .
- عدم تمكن صاحب المشروع من إنجاز جميع الأعمال الإدارية المتعلقة بالمشروع مما يعني حاجته إلى من يساعده والذي بدوره سوف يزيد من أعباء المشروع المالية. نقص الموارد المالية المتاحة للمشروع، وخاصة في بدايته ، لا يمكّن صاحب المشروع من توظيف من يراهم مناسبين لمساعدته في الأعمال الإدارية مما يؤدي إلى زيادة العبء على صاحب المشروع والذي بسببه قد يفكر في تركه أو تأجيله .
- عدم تمكن صاحب المشروع من إدارة العاملين فيه بأساليب تجعلهم يعملون بإخلاص وأمانة مما يؤدي إلى نقص في الإنتاجية وزيادة في التغيب عن العمل . كل ذلك يعود بالخسائر على المشروع ما قد يؤدي إلى إلغائه .
- عدم دراية صاحب المشروع بالأعمال الإدارية المطلوبة لإنجاز وإدارة المشروع .

المعوقات المالية:

- عدم توفر الميزانية اللازمة والكافية للمشروع .
- عدم التمكن من أخذ قرض من مؤسسات التمويل وذلك لعدم إمكانية صاحب المشروع من تسديد الأقساط الشهرية والتي تعتبر مرتفعة ومتعذرة وخاصة في السنة الأولى من المشروع والتي عادةً ما تكون مصروفات المشروع أكثر من إيراداته بسبب المصروفات الثابتة والمصروفات المتعلقة بالتأسيس .
- عدم قدرة ودارية صاحب المشروع بضبط حسابات المشروع وقيدها حسب الأصول مما قد يؤدي إلى اختلاط الحسابات وعدم التحكم فيها بل واحتمال حدوث عمليات اختلاس فيها .
- سوء التخطيط والتأني الذي يؤدي إلى ارتفاع النفقات والتي إذا تكدست تسبب الخسائر التي يصعب على المشروع التخلص منها . وهذا بحد ذاته من الممكن أن يكون سبباً رئيساً لفشل المشروع .

المعوقات التسويقية :

- غالبية أصحاب المشاريع يواجهون مشكلة تسويق السلع والخدمات . حيث أنهم لا يجيدون فنون التسويق والقنوات التسويقية المتاحة وخاصة في الأسواق خارج منطقة الأغوار الشمالية. وعدم الإلمام بمبادئ التسويق يؤدي بالتأكيد إلى فشل المشروع بغض النظر عن أهمية وجودة السلع والخدمات التي ينتجها.
- عدم الإلمام بفن الاتصال بالآخرين مما يؤدي إلى عدم تمكن صاحب المشروع من إيصال رسالته للزبائن بفعالية . إن عدم استمرارية بعض المشاريع ربما يعود إلى عدم تمكن صاحب المشروع من إقناع الكثير من الزبائن بجودة وأهمية السلعة أو الخدمة التي يروج لها.
- التقصير في مراقبة جودة السلعة أو الخدمة مما يسبب في عدم الاستمرارية في تقديم سلعة أو خدمة بجودة ثابتة . وهذا بحد ذاته يجعل الزبائن يفقدون الثقة في السلعة أو الخدمة ويمتنعون عن شرائها.
- مشكلة التغليف. بعض المشاريع تفشل في بيع سلعها بسبب التغليف السيئ أو غير المؤثر. أبدى البعض أن السبب في ذلك يعود إلى نقص الموارد المالية لأن التغليف الجيد والمؤثر مكلف وبحاجة إلى الاستعانة بشركات أو أفراد لديها خبرة في التغليف .

المعوقات التدريبية :

- عدم حصول صاحب المشروع على التدريب النظري والعملي قبل البدء في المشروع .
- عدم وجود معاهد خاصة لتدريب أصحاب المشروعات الصغيرة في الأغوار الشمالية .
- افتقار أصحاب المشاريع إلى تدريبات مكثفة ومستمرة في مجالات مختلفة تتعلق بالمشاريع مثل : إدارة الأزمات ، التخطيط، فن التغليف، وفن التعامل مع الآخرين.

المعوقات الاستشارية (الخدمات المساندة):

- الكثير من المشاريع تفشل في مهدها لافتقار صاحب المشروع للاستشارات الكافية والصحيحة والتي هو عادة يحتاجها للتأكد من صحة الخطوات والقرارات التي يتخذها سواءً تلك الخاصة بتأسيس المشروع أو إدارته أو تسويق منتجاته.

- الكثير من المشاريع الصغيرة بحاجة إلى استشارات فنية وذلك لقلة خبرتها وعدم تمكنها من الاستعانة بمتخصصين في جميع المجالات الفنية التي تحتاجها.
- افتقار صاحب المشروع لبعض البيانات المهمة التي قد تساعده على إنشاء المشروع بالشكل الصحيح في الوقت والموقع المناسب .
- من المشاكل التي ربما يتعرض لها العديد من المشاريع هو عدم إلمام صاحب المشروع بفنون التعامل مع الأزمات سواءً المالية منها أو الإدارية، لذا فهو بحاجة إلى من يساعده ويقدم له النصح والإرشاد .
- الكثير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعجز عن ترويج وعرض سلعها أو خدماتها للجمهور المحلي أو الخارجي ، لذا فهم بحاجة إلى بيانات تتعلق بالمعارض الداخلية والخارجية .

الفصل الرابع : التوصيات

فقد عكست هذه الدراسة وجهة نظر شريحة مهمة من الفقراء العاطلين عن العمل الراغبين بتأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة أو تطويرها ، بما يخص ثلاثة محاور رئيسة وهي : الاحتياجات المطلوبة للبدء في المشروع والاستمرار فيه ، والعوامل المتاحة ومدى جدواها ، والمعوقات التي قد تكون سبباً في إخفاق أو عدم استمرار المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

فيما يخص الاحتياجات فقد رأى المشاركون في الدراسة مجموعة من الاحتياجات الضرورية أدرجناها تحت ثلاثة محاور رئيسية هي احتياجات تدريبية وتمويلية واستشارية، كما في الجدولين رقم (٦) و(٧) أعلاه .

وأما بالنسبة للعوامل المتاحة لتشجيع الراغبين في الاقتراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأغوار الشمالية، فأنها توفر كل ما يحتاجه المقترض الناشئ من تدريب وتمويل واستشارات خاصة بالتأسيس والتسويق والإدارة.

تبين نتائج الدراسة أن الكثير من الراغبين في الإقتراض يرون أهمية هذه العوامل ودورها في إزالة العديد من العقبات التي قد تواجه المقترضين وخاصة الصغار منهم أو الذين تنقصهم الخبرة الكافية في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

هذه العوامل تساهم وبشكل فعال للأخذ بيد المقترض وتوجيهه توجيهاً صحيحاً بل وإزالة جزء من تخوفاته مما يؤدي إلى تشجيع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة للبدء فيها بتفاؤل . هذه الصورة المشرقة للعوامل المتاحة لا تعني بأنها خالية من العيوب . وهذا الذي سعينا الوصول إليه من وجهة نظر أصحاب الشأن ألا وهم أولئك العاطلين عن العمل ويرغبون في تجربة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة . هذه الشريحة أبدت رأيها في العناصر الثلاثة التي رأيناها جوهرية في تحفيز تأسيس وإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهي : برامج صندوق التنمية والتشغيل التدريبي ، برامج القروض الإنتاجية المقدمة من صندوق التنمية والتشغيل ، والاستشارات التي يقدمها الصندوق بالتعاون مع مراكز تعزيز الإنتاجية (إرادة) والجهات المعنية الأخرى .

في هذا الصدد أبدى المشاركون العديد من النقاط التي قد تقف عائقاً أمام إنجاز أو استمرار المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولجعل نتائج هذه الدراسة ذات فائدة كبرى فقد عرضنا وجهات نظر المشاركين في الدراسة على صورتين.

في الصورة الأولى تناولنا الآراء السلبية والإيجابية للمشاركين تجاه كل محور من المحاور الثلاثة للإحتياجات في المشاريع الصغيرة والمتوسطة . هذا العرض سوف يساعد القائمين على هذه المحاور في مراجعتها وربما تغيير بعض سياساتها واستراتيجياتها . على سبيل المثال إذا اطلع صندوق التنمية والتشغيل أن نسبة ملحوظة من العاطلين عن العمل والراغبين في الإقتراض ليسوا راضين عن الشروط التي يضعها الصندوق لطالبي القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، عندئذ يستطيع الصندوق تغيير بعض الشروط وجعلها أكثر ملائمة للمقترضين . وأما في الصورة الثانية فقد عرضنا وجهة نظر المشاركين بما يخص المعوقات التي تعترض إنشاء أو استمرار المشاريع الصغيرة والمتوسطة . وقد جاءت هذه المعوقات في أشكال مختلفة :

إدارية، وتدريبية، وتسويقية، ومالية، واستشارية. هذا ومن باب " إذا عرف الداء بالإمكان وصف الدواء"، نستخلص من نتائج هذه الدراسة مجموعة من التوصيات التي قد تساعد في ترويج فكرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل أفضل ، وخاصة في الأغوار الشمالية ، وهاهي بعض التوصيات المطروحة :

- إجراء دراسات دورية لواقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأغوار الشمالية ، والعمل على تقييم متأن للإحتياجات المتاحة والمعوقات الموجودة . هذه الدراسات لا تكون مجدية إلا إذا تم فيها الاستماع إلى المستهدفين في الدراسة ألا وهم العاطلين عن العمل والراغبين في إنشاء أو تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة . وللاستفادة من نتائج هذه الدراسات المسحية سيقوم صندوق التنمية والتشغيل بتحويلها إلى واقع عملي . أي أن يعمل على تعزيز الإيجابيات وتقليل السلبيات، وكذلك على الجهات المعنية أن تستخلص من نتائج هذه الدراسة اتجاهات (**trends**) تستطيع من خلالها التعرف على فعالية برامجها وجهودها للنهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة .

- أن يعمل صندوق التنمية والتشغيل على تنظيم دورات تدريبية مكثفة لأصحاب المشاريع القائمة . هذه الشريحة بحاجة مستمرة إلى تدريبهم على شتى الأمور والمستجدات الإدارية والتسويقية والمالية .
- أن يقوم الصندوق باحتضان المشاريع الصغيرة والمتوسطة الناشئة وأن يعمل على تشجيعها وإبراز نشاطاتها وخدماتها وسلعها من خلال إشراكها في المعارض الداخلية والخارجية . وأن يقوم بمساعدتها في تسويق سلعها وخدماتها لأنه من دون ذلك سوف لن يتمكن المشروع من الاستمرارية حتى وإن كانت الفكرة رائعة. ولكي تتمكن المشاريع الصغيرة والمتوسطة من المشاركة في المعارض لعرض وترويج سلعها ، على الحكومة أن تمكنهم من المشاركة المجانية وخاصة إذا كان المشروع في بدايته . وجاءت هذه التوصية تعزيزاً لإبراز توصيات ملتقى كلنا الأردن ، بضرورة التركيز على عمليات التسويق لمثل هذا النوع من المشاريع من خلال إيجاد أسواق ومجالات تسويق تساعد في ترويج منتجاتها*، مما حدا بالصندوق للإتفاق مع المؤسسة الإستهلاكية المدنية لترويج وتسويق منتوجات المقترضين في الصندوق .
- أن يقوم الصندوق بزيادة عدد الجوائز للمسابقة السنوية لاختيار أنجح المشاريع الناشئة وأن تكون الجوائز المقدمة معنوية (مثلاً شهادة تقديرية) ومادية .
- زيادة التعزيز لبرامج التوعية في الأغوار الشمالية بأهمية المشاريع ودورها في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة ، وكيفية دراسة فكرة المشروع .
- التنسيق مع القطاع الخاص في الأغوار الشمالية ، بهدف معرفة احتياجاتهم من فرص العمل للسنوات القادمة، وتدريب عدد من العاطلين عن العمل على هذه المهن بهدف إيجاد فرص عمل بالتعاون والتنسيق مع مؤسسة التدريب المهني .
- التنسيق مع صندوق المعونة الوطنية فيما يخص متلقي المعونة بهدف مساعدتهم في إقامة مشاريع جماعية تدر عليهم دخلاً مقبولاً بدل تلقي المعونة الشهرية .
- التركيز على متابعة المشاريع الممولة من الصندوق في المنطقة وتقديم الدعم الفني لها من استشارات وتدريب ودورات رفع كفاءة لأصحاب المهن في تلك المشاريع، وتقديم التمويل بهدف التطوير والتوسع .

المصدر : * التقرير الإقتصادي ، ملتقى "كلنا الأردن" ، عدد ٢ ، مجلد (١) ، أيلول ٢٠٠٦ .

سيقوم صندوق التنمية والتشغيل

بمناقشة نتائج الدراسة من خلال عقد ورشة عمل

في الأغوار الشمالية بحضور الجهات المعنية

لجنة الدراسة